لأمم المتحدة S/PV.3727

مؤقت



## مجلس الأمن السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٧٧٧٧

الجمعة، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الساعة ١٢/٥٠ نيويورك

(إيطاليا)	السيد فولتشي	الر ئيس:
السيد غاتيلوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد هنزه	ألمانيا	
السيد طيب	إندونيسيا	
السيد ليغويلا	بوتسوانا	
السيد متوشفسكي	بولندا	
السيد بارك	جمهورية كوريا	
السيد سومافيا	شيلي	
السيد تشن هواصن	الصين	
السيد كابرال	غينيا - بيساو	
السيد ديجاميه	فرنسا	
السيد العربي	مصر	
السيد رتشموند	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	
السيد رندون بارنيكا	هندوراسهندوراس	
السيد هيوم	الولايات المتحدة الأمريكية	

## جدول الأعمال

## الحالة في كرواتيا

تقرير لاحق عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) (Corr.1 و Corr.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها دائمة المفني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Verbatim Reporting Service, room C-178

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كرواتيا

تقرير لاحق عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا عمالا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) (Corr.1 و S/1996/1011)

الرئيس (ترجمة شنوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كرواتيا، يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا لممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد نوبيلو (كرواتيا) المقعد المخصص له إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير لاحق للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠١٩ (١٩٩٥)، الوثيقة 5/1996/1011 و

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لى بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس.

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ "Corr.1 و \$5/1996/1011) ١٩٩٦ و كانون الأول/د يسمبر

المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) بشأن كرواتيا.

"ويقر مجلس الأمن بإحراز تقدم ملحوظ في الحالة الإنسانية، ولا سيما التدابير التي اتخذتها حكومة كرواتيا لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان الصرب الكرواتيين.

"ورغم أن الحالة الإنسانية تحسنت تحسنا طفيفا، فإن مجلس الأمن يعرب عن قلقه إزاء أعمال المضايقات المستمرة والنهب والهجمات الجسدية ضد الصرب الكرواتيين، ولا سيما تورط ضباط الجيش والشرطة الكرواتيين النظاميين في عدد من تلك الأحداث. ويطلب المجلس من حكومة كرواتيا أن تكثف جهود ها لتحسين الحالة الأمنية وتهيئة ظروف أمنية ملائمة للسكان الصرب المحليين، بما في ذلك إعادة إنشاء نظام عامل للمحاكم في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين.

"ويشعر مجلس الأمسن بقلق عمية إزاء عدم إحراز تقدم كبير في مسألة عودة اللاجئين الصرب الكرواتيين، على الرغم من طلباته السابقة، ويحث حكومة كرواتيسا على اعتمساد نهج شامل من أجل تيسير عودة اللاجئين من الأصل الكرواتي إلى ديار هم الأصلية في جميع أنحاء كرواتيا. ويشعر بالاستياء إزاء الفشل المستمر لحكومة كرواتيا في ضمان حقوق الممتلكات بشكل فعال، وخاصة حالة كثير من الصرب الذين عادوا إلى القطاعات السابقة ولم يتمكنوا من استعادة ممتلكاتهم. ويطلب المجلس من حكومسة كرواتيا أن تقوم على الفسور بتطبيق الإجراءات المناسبة على مسألة حقوق الممتلكات ووقف جميع أشكال التمييز ضسد السكان الصرب الكرواتيين عند تقديم المنافع الاجتماعيسة والمساعدة فسي التعمير.

"ويساور مجلس الأمن بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بعدم تنفيذ قانون العفو الجديد بطريقة عادلة ومنصفة. ويشدد على أن التطبيق المنصف لذلك القانون أمر حيوي لبناء الثقة وتعزيز المصالحة الوطنية في كرواتيا وكذلك إعادة إدماج إقليم سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بصورة سلمية.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية الالتزامات الذي أخذتها حكومة كرواتيا على عاتقها فيما يتعلق بمجلس أوروبا، بما في ذلك توقيعها على الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية ويتوقع أن تقوم حكومة كرواتيا بتنفيذ تلك الالتزامات تنفيذا كاملا ودون تأخير.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد طلبه إلى حكومة كرواتيا بالتعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلا فيا السابقة وإجراء تحقيقات فرالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما الانتهاكات التي ارتكبت أثناء العمليات العسكرية في عرام ١٩٩٥، ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب تلك الانتهاكات.

"وسيبقي مجلس الأمن هــــذه المسألة قيد نظره ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير عن الحالة، في موعد لا يتجاوز بأية حال ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحمل الرمز S/PRST/1996/48.

بهذا يكون مجلس الأمن اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥